مقدمة :

تسعى جميع دول العالم من دون استثناء لتحقيق الرقي والازدهار في شتى الميادين سواء الاجتماعية أو الاقتصادية او السياسية الى غير ذلك من الميادين ، بهدف الوصول الى مكانة مهمة بين باقي الدول ، الا ان هذا الرقي والازدهار لن يتحقق الا من خلال وجود سلاح وحيد وفعال في جميع الميادين وهو البحث العلمي .

فالبحث العلمي يعد أحد المقومات الأساسية للحضارة والتقدم فهو تلك الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لإعمال العقل والحواس وجميع الملكات من أجل فهم حقيقة الظواهر الطبيعية والاجتماعية التي تحدث من حوله من أجل تسخيرها لخدمته [1].

ومما لاشك فيه أن العلوم القانونية فرع من فروع القانون المختلفة ، والبحث العلمي يحتل مكانة بالغة الاهمية لما يحققه من تطور في مجالات القانون المختلفة هذا من ناحية ،كما انه السبيل الوحيد الى تحقيق العدالة التي ينشدها القانون من ناحية أخرى ، فعن طريق البحث العلمي نصل إلى كشف الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية ثم تفسيرها حين ذلك التوصل إلى الحل القانوني المناسب لها .

غير أنه لا يمكن في أي حال من الاحوال الوصول الى هذه الحقيقة العلمية الا عن طريق منهجية منظمة ، فاذا كان الهدف من البحث القانوني هو الوصول الى الحلول القانونية للمشكلات الموجودة داخل المجتمع ، فان منهجية البحث القانوني تهدف الى اكتساب الباحث الطريق والأسلوب العلمي والمنطقي في التعامل مع المواضيع القانونية المختلفة .وتزوده بأدوات كيفية استعمال المعلومات المحصلة والتي يستقيها من المراجع المختلفة للقيام بأي عمل علمي.

وهذا ما سنقوم بتحليله ودراسته من خلال مقياس منهجية البحث القانوني من خلال المحاور التالية :

- المحور الأول : مفهوم البحث العلمي

- المحور الثاني : مراحل إعداد البحث القانوني

[1] - محمد جمال مطلق الذنيبات ،كيف تكتب بحثا قانونية .....؟ (أصول البحث القانوني) ، مكتبة القانون والاقتصاد ، ط1 ، الرياض، 2014، ص7.

_ المحور الثاني : منهجية إعداد البحوث القصيرة.

المحور الأول : مفهوم البحث العلمي وعلاقته بالمنهجية .

أولا :تعريف البحث العلمي

تعددت التعريفات على مفهوم البحث العلمي ، تبعا لأهدافه و مجالاته و مناهجه . لكن معظم تلك التعريفات تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها ، وفقا لقواعد علمية دقيقة ، و هذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف مجالها و تعدد أنواعها .

فمصطلح (البحث العلمي) يتكون من كلمتين هما (البحث) و (العلمي)

أما **البحث** لغويا فهو مصدر الفعل الماضي (بحث) و معناه : " تتبع ، سأل ، طلب ، تحرى "

و بهذا يكون معنى البحث هو : طلب و تقصى حقيقة من الحقائق ، أو أمر من الأمور . و هذا يتطلب التنقيب و التفكير و التأمل ، وصولا إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه .

أما **العلمي** : فهي كلمة منسوبة إلى العلم ، و العلم يعني المعرفة و الدراية و إدراك الحقائق . فالعلم طريقة تفكير و طريقة بحث أكثر منه مجموعة من القوانين الثابتة . و هو منهج أكثر مما هو مادة للبحث "

ومن هذا نخلص لمفهوم البحث العلمي على أنه حزمة من الطرق والخطوات المنظمة و المتكاملة تستخدم في تحليل وفحص معلومات محددة ، بهدف الوصول إلى نتائج جديدة ، و هذه الطرق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه و خصائصه وأساليبه.

لكل نوع من أنواع البحوث العلمية تعريف خاص به والذي يهمنا في هذه الدراسة تعريف البحث القانوني سنحاول الوقوف على ماهية البحث القانوني

1- تعريف البحث القانوني : البحث لغة هو التفتيش والبحث عن الأمر بحثا ، أي التقصي ، والبحث بوجه عام هو " التفتيش بقصد الوصول إلى الحقيقة " ، والبحث القانوني نوع من أنواع البحوث العلمية التي تهدف قاطبة إلى الوصول إلى الحقيقة ،والحقيقة التي ترمي إلى كشفها البحوث العلمية هي الوصول إلى معرفة أسباب الرقي والراحة والسعادة للإنسان في هذا الكون .

ويمكن تعريف البحث القانوني بأنه :" بذل مجهود ذهني بطريقة منظمة ، بهدف الوصول لقواعد عامة، مجردة ، عادلة ومناسبة لحكم سلوك معين للناس في مجتمع معين وفي وقت معين."

أيضا يعرف البحث القانوني :" بأنه استقصاء مسالة أو عدة مسائل معينة من الناحية التشريعية والقضاء والفقه

من الناحية التشريعية : يلاحظ الباحث مدى دقة تنظيمه للمسألة موضوع البحث من حيث النقص ،أو القصور في التنظيم التشريعي لها ومن ثم يلفت نظر المشرع لسد مثل هذا النقص أو القصور مثلا.

من ناحية القضاء : يلاحظ الباحث أحكام القضاء من حيث مطابقتها لما ورد من نصوص قانونية ، ومدى اجتهاد القاضي في المسألة في حالة غياب النص.

من ناحية الفقه :يلاحظ الباحث القانوني الآراء التي تتفق مع وجهت نظر المشرع ، والآراء التي اختلفت معه وكذلك موقف الفقه من سهو المشرع من تنظيم المسألة محل البحث وبدائل الفقه حول هذه المسالة .

كما يمكن أن يعرف بأنه:" مجموعة من الأفكار المنظمة المكتوبة يتقدم بها الباحث القانوني عن محاولة قام بها من أجل اكتشاف المعرفة في مسألة قانونية ما ".ويعتبر هذا التعريف هو الراجح لدى الفقه.

وما يمكن استخلاصه من هذا التعريف العناصر التالية:

1) البحث القانوني هو بذل مجهود ذهني :فهو بحث يعتمد على إعمال الفكر والعقل ، لان الباحث القانوني يتأمل في الظاهرة الاجتماعية ، التي هي محل بحثه لمعرفة أسبابها ولإيجاد تفسير وحل لها.

2) البحث القانوني يعتمد على النظام : يجب على الباحث القانوني حتى يصل إلى الهدف من وراء بحثه أن يتبع طريقة معينة في البحث ويسير وفقا لقواعد محددة في الدراسة وهذه القواعد هي موضوع دراستنا.

3) الهدف من وراء البحث القانوني هو الوصول إلى العدالة : فهدف الباحث في القانون هو الوصول إلى العدالة ، التي تتحقق عند الوصول الى قواعد عامة ومجردة ، مناسبة لحكم المشكلة التي هي محل بحثه

– أهمية دراسة قواعد البحث القانوني :

إذا كان الهدف الأساسي من وراء البحث القانوني هو الوصول إلى العدالة فان لدراسة قواعده أهمية قصوى ، لأنها تفيد المنشغلين في مجال القانون على النحو التالي :

1) تفيد طالب القانون المبتدئ : فيعرف من خلالها كيفية اختيار موضوعاته ، والتقسيمات العلمية المتعارف عليها في ، مجال الكتب القانونية ، فيسهل عليه بذلك فهمها ، وتمهد له الطريق لاستكمال دراسته العليا اذا رغب في ذلك.

2) تفيد كل باحث في المجال القانوني : فمعرفة هذه القواعد تسهل الأمر لكل من يرغب في كتابة بحث او رسالة أو مقاله او كتاب في مجال القانون لانه يعرف من خلالها ، طريقة البحث في علم القانون وقواعده وبدونها يصعب عليه الوصول الى نهاية رحلته البحثية.

3) تفيد المحامي : وذلك عند إعداده لمذكراته لأنه اذا اتبعها يخرج هذه المذكرات وفق أصول وقواعد علمية واضحة ، فيكتبها بلغة قانونية سليمة ، يقنع القاضي برايه فياخذ به.

4) تفيد القاضي : وذلك عند الفصل في الدعوى التي تنظر أمامه ، فيتمكن من فهم وقائعها ، ويستطيع تحليل أدلة الخصوم ، فيصل في النهاية من خلالها إلى اعمال نصوص القانون في موضعها الصحيح فيتمكن من اقامة العدل بين الناس.

2-خصائصُ البحْ ثِّ العلميّ:

يمتاز البحثُ العلميّ بجملةٍ من الخصائصِ نذكرُ منها ما يلي:

. البحْثُ العلميُ بَحث مُنظمٌ ومضبوطٌ:

أي أنّ البحثَ العلميَّ نشاطٌ عقليٌّ منظّمٌ ومضبوطٌ ودقيقٌ ومخطّطٌ، حيث أنّ القوانين والنّظريات قدْ تحقّقت واكتُشِفتْ بواسطة نشاطٍ عقليٍّ منظّمٍ ومُهيّءٍ جيّداً وليس وليدَ الصُّدفةِ، ممّا يُحقّقُ للبحث العلميّ عاملَ الثِّقةِ الكاملةِ في نَتائجهِ.

البحثُ العلميُ بحثٌ حركيٌ تجديديٌ:

مما يعني أنّ البحثَ العلميَّ ينطوي دائماً على تجديدٍ وإضافةٍ معرفيّةٍ عن طريق استبدالٍ مستمرٍّ ومُتواصلٍ للمعارفِ المتجدّدةِ.

البحثُ العلمي بحثٌ عامٌ ومُعممٌ:

أي أنّ المعلوماتَ والمعارفَ تكونُ مُعمّمةٌ وفي مُتناولِ الجميعِ حتّى تكتسبَ الصّفةَ العلميّةَ لهاَ، وهي عامّةٌ ألنّها تتناولُ كلَّ مجالات العُلومِ.

هذه هي الخصائص التي تشترك فيها كلّ البحوثِ العلميّةِ، لكنْ هُناك خصائصَ تَخصُّ بعضَ أنواعِ البحوثِ دُون غَيرها مثل: خاصيّةُ التّجريبِ بالنّسبةِ للبحثِ التّجريبيّ، وكذا خاصيّةُ التّفسير التي يتميّزُ بها البحثُ التّفسيريّ.

3-أنْواعُ البُحوثِّ العِلميـ ةّ:

تَنقسمُ وتتنوّعُ البُحوثُ والدّراساتُ العلميّةُ إلى عدّة أنواعٍ، وذلك حسبَ كيفيّةِ مُعالجتها للحقائق والظّواهر والأشياء، وكذا على أساس النّتائج التي تتوصّل إليها، فقدْ تكونُ البُحوث تنقيبيّةً اسْتكشافيّةً، وقدْ تكونُ تفسيريّةً نقديّةً، وقدْ تكونُ بحوثاً كُليّةً وشُموليّةً كاملةً، وقدْ تكونُ بُحوثاً استطلاعية أو بُحوثاً وصفيّةً تشخيصيّةً، وقدْ تكونُ بحوثاً ودراساتٍ تجريبيّةٍ

البحثُ التفسيري النقدي:

وهو البحثُ الذي يمتدّ إلى مُناقشة الأفكار ونَقدها والتوصّل إلى نتيجةٍ تكونُ غالباً الرّأيَ الراجحَ بينَ الآراء المتضاربةِ، وعليه فالهدفُ من هذه البُحوثِ ليسَ الاكتشاف فحسْبُ، ولكنّ الهدفَ هو النّقدُ والتّفسيرُ لأفكار تمّ اكْتشافُهاَ.

البَحثُ الكاملُ:

هُوَ بحثٌ يجمعُ بين النّوعينِ السّابقينِ ويهدفُ إلى حلِّ المشاكلِ حالًّ كاملا وشاملا، ويستهدفُ وضعَ قوانينَ وتعليماتٍ بعدَ التّنقيبِ الدّقيقِ والشّاملِ لجميعِ الحقائقِ المتعلّقة بالمؤْضوعِ، ثمّ القيامُ بتفسيرِ وتحليلِ الأدلة والحُججِ التي يتمّ التوصّلُ إليهاَ. فهوَ يَستخدمُ بالإضافة إلى كلٍّ منَ البحثِ لتنقيبي والبحثِ النّقديّ التّفسيريّ أسلوبَ التعمّقِ والشُّموليّةِ والتّعميمِ.

بحيثُ يُشْترَطُ في البحْث العلميّ الكاملِ ماَ يلِي:

- وجودُ مُشكلةٍ تتطلّبُ حالًّ عِلميّاً.
- اكتشافُ حقيقةٍ مُعيّنةٍ وقِيامُ أدلّةٍ على وُجودِهاَ.
- تفسيرُ الأدلة والحقائقِ والحُججِ والآراء ونقدها نقداً موضوعيّاً وعِلميّاً.
- التوصّلُ إلى حلٍّ عِلميٍّ نِهائيٍّ وإجابةٍ حقيقيّةٍ عنِ المشْكلةِ المطروحةِ.

البحثُ العلمي الاستطلاعي:

البحثُ الاستطلاعيُّ أو الدّراسة العلميّةُ الكشفيّة الاستطلاعية هو: البحثُ الذيْ يَستهدفُ التعرّفَ على المشكلةِ فَقطْ، وتكونُ الحاجةُ إلى هذا النّوعِ منَ البُحوثِ عندماَ تكونُ هناكَ مُشكلةٌ جديدةٌ أو عندماَ تكونُ المعلوماتُ عنهاَ ضئيلةً، وعادةً ما يَكونُ هذاَ النّوعُ منَ البحوثِ تمْهيداً لبحوثٍ أُخْرَى تَسعَى إيجاد حلٍّ للمُشكلةِ.

البحثُ الوصفي التشخيصي:

وهوَ البحثُ الذي يَستهدفُ تحديدَ سماتِ وصفاتِ وخصائصَ ومُقوّماتِ ظاهرةٍ معيّنةٍ تحديداً كميّاً وكيْفيّاً، بحيثُ يَسهُلُ التعرّفَ عليهاَ فيماَ بعدُ ومُقارنتِهاَ بباقِي الظّواهرِ والأشياء.

-البحث التجريبي:

هُوَ ذلكَ البحثُ الذي يقومُ على أساسِ الملاحظة والتّجاربِ الدّقيقةِ لإثبات صحّة الفُروضِ.

-البحوث بحسب الاستعمال : والتي تندرج تحتها البحوث القانونية ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع تتدرج من حيث الأهمية والعمق تدرجا تصاعديا على النحو التالي

1)بحوث أثناء الدراسة

وهو البحث الذي يقوم بإعداده دارس القانون اثناء دراسته الجامعية الأولى وأثناء دراسته في مرحلة الدراسات العليا ، وتتمثل هذه الدراسة في إلزام الطالب بالقيان ببحث في موضوع معين من موضوعات القانون بقصد التدريب على اعداد البحوث القانونية وذلك تحت اشراف استاذ معين .

وليس هذا النوع من البحوث بحثا قانونيا بالمعنى الدقيق ، انما هو تذريب على اعداد البحوث القانونية ، يتدرب الطالب على وضع خطة لبحثه وكيفية التعامل مع المكتبة وارتيادها ،وكيفية الرجوع الى المراجع القانونية واستخلاص المادة العلمية منها ، ولذلك لا يهدف هذا البحث الى تقديم فكرة جديدة او حل لمشكلة قائمة ، بل يهدف الى عرض هذه المشكلة ولتخليص ما كتب حولها ، وعادة ما يكون هذا البحث قصير لايتعدى 15 صفحة ، وينجزه الطالب في وقت قصير.

2) بحث الماستر

الماستر درجة علمية تعلو مباشرة الدرجة العلمية الاولى ، وتسبق مباشرة درجة الدكتوراه ، وبحث الماستر هو بحث علمي بالمعنى الدقيق وبالتالي يجب ان تراع فيه مناهج البحث القانوني واساليب ، فيجب على الطالب أن يختار موضوعا دقيقا ومحددا ، بحيث يثير مشكلة معينة يبحث من خلال رسالته عن حلول لها ،وفق منهج محدد وخطة واضحة مقسمة طبقا للتقسيمات العلمية المعروفة.

يخضع باحث رسالة الماستر لاشراف استاذ معين يوجهه في بحثه من بدايته الى نهايته، ويشترك في الحكم عليه ضمن لجنة تتشكل عادة لذلك ، عادة ما تتكون من ثلاثة أساتذة متخصصين من بينهم الاستاذ المشرف .

3) بحث الدكتوراه

درجة الدكتوراه هي اعلى الدرجات العلمية ، فهي مرحلة فاصلة تعلو مباشرة درجة الماستر أو الماجستير ، فمن يحصل على الدكتوراه في فرع معين من فروع القانون ، يستطيع بعدها ان يتخصص في هذا الفرع حتي يصل في التخصص الى أعلى الدرجات العلمية ، وتعد الدكتوراه بحثا أصيلا ويضيف الجديد إلى المعرفة الإنسانية وأطول من بحث الماستر أو الماجستير من حيث المدة أو الحجم .

4:تعريف منهجية البحث

ترتبط منهجية البحث القانوني بمختلف فروع العلوم القانونية و أقسامها ، فهي تهدف إلى إكساب الباحث الطريق والأسلوب العلمي والمنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة وتزوده بأدوات كيفية استعمال المعلومات المحصلة والتي يستقيها من المحاضرات والمراجع المختلفة أثناء دراسته الجامعية ، وأيضا في ما بعد في حياته المهنية فتكون لديه الضوابط التي تمكنه من معالجة أي موضوع او مسألة لذلك علينا أن نحدد المقصود بالمنهجية القانونية والبحث القانوني .

أ- **يعرف المنهج** في اللغة العربية : هو الطريق هو مشتق من فعل نهج أي سلك وينطوي على معنى اصطلاحي يدل على التتابع ، أما عند اليونان فكانت عند أفلاطون يعني البحث ، ولم يتحدد معناه الاصطلاحي إلا في بداية القرن 17 حيث أصبح يدل على :" طائفة من القواعد العامة المسوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم .

ويقصد بالمنهج بمعناه العلمي الفني الاصطلاحي الدقيق هو الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود.

ب- تعريف المنهجية :

والمتعارف عليه حاليا هو أن المنهجية أنها تعتبر طريقة للإجابة عن إشكالية أو سؤال قانوني ما أو لتحليل فكرة ما فهي طريقة في كتابة ترتكز على عرض الأفكار بشكل منظم ومرتب وبأسلوب متسلسل وتجنب العرض العشوائي والأسلوب الغير مترابط للعناوين.

ثانيا : أطراف البحث القانوني :

يتبادر إلى الذهن بداية أن موضوع أطراف البحث يتجلى في فاعلين أساسيين هما شخص الباحث في مرحلة أولى يكون مكلفا بانجاز العمل (البند الأول)، والمشرف الذي يتأتى دوره في مرحلة موازية يشرف على العمل المنجز من بدايته إلى نهايته نظرا لمسؤوليته العلمية تجاه الباحث (البند الثاني) كما سنبينه أدناه.

أولا : الباحث

يعد الباحث الطرف الأساس في انجاز البحث العلمي وإخراجه إلى الوجود ،ويعرف الباحث العلمي بأنه:" هو المخطط والمنظم والمنفذ والموجه لمختلف مراحل البحث العلمي وصولا إلى النتائج العلمية والمنطقية ."[2]

كما يقصد بالباحث :" هو من له القدرة على تنظيم المعلومات – التي بين يديه – التي يريد نقلها إلى القارئ تنظيما منطقيا له معناه ومدلوله مرتبا أفكاره ترتيبا متسلسلا في أسلوب رصين بعيدا عن الغموض والإطالة[3].

وعموما يمكن القول إن القيام بالمهام الموكلة إلى الباحث يتطلب أن تتوفر فيه مجموعة من الموصفات يمكن تقسيمها إلى مواصفات ذاتية ومواصفات أكاديمية [4]كما سنرى فيما يلي

الصفات الذاتية للباحث

ثمة عددا من الصفات الذاتية التي يتعين أن تتوفر بالضرورة وبشكل أصيل واصلي في الباحث نذكر من بينها ما يلي:

- موهبة حب الاستطلاع والبحث : من بين الصفات الأساسية التي ينبغي أن تكون من طباع الباحث العلمي هوسه بحب الاستطلاع والمعرفة منذ سن مبكرة في مختلف أطواره الدراسية، حيث أن حب الاستطلاع العلمي سيدفعه باستمرار إلى تجديد معلوماته وتوسيع مداركه العلمية وهذا ما يعود بالنفع على أبحاثه العلمية.
- الشغف والطموح : إلى جانب حب الاستطلاع والبحث ينبغي أن يكون الباحث ذا طموح مستمر في تقديم أحسن بحث علمي ممكن شكلا ومنهجا ومضمونا، حيث لا يكتفي بما توصل إليه من معلومات

---

[2]) رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية ، دار الفكر ، سورية ، 2000، ص62.

[3]) عبود عبد الله العسكري ، ص 20.

[4]) بوشعيب اوعبي ، مناهج هندسة البحث العلمي في العلوم القانونية، مطبعة دار القلم ، الرباط، 2017،ص38

عادية متداولة في الوسط العلمي ، بل يتوخى دائما الطموح إلى أن يقدم في بحثه احدث المعطيات وأكثرها تقدما تمييزا له عن غيره.

- التواضع العلمي:تعد خصلة التواضع بشكل عام إحدى مميزات الأخلاق والآداب العامة التي ينبغي أن يتصف بها الجميع في حياتهم اليومية ، ومن صور التواضع العلمي : البعد عن الغرور ،وعدم تحقير أي رأي والسخرية منه ، كما أن تواضع الباحث يمنحه جرأة طرح الأسئلة التي توصله إلى إجابات معرفية تقنعه بما يبحث عنه.
- الهدوء والصبر والتأني : يعد التحلي بهذه الصفات أهم ما يمكن أن يتصف به الباحث ، فطريق البحث العلمي شاق وصعب انطلاقا من التنقيب عن المعلومات وصولا إلى النتائج وتحقيق الهدف المنشود ،وهنا يجب أن تكون للباحث القدرة على تحمل هذه المشاقة طيلة فترة إعداد البحث والتي قد تصل إلى عدة سنوات .
- التنظيم وقوة الملاحظة :تعتبر خاصية التنظيم والدقة إحدى الخصال الأساسية التي يجب أن يتميز بها الباحث ،حتى يتسنى له القيام بإعداد بحثه بأسلوب مضبوط بعيد عن العشوائية والارتجالية .كما ينبغي أن يتميز الباحث بقوة الملاحظة والتركيز حتى يتمكن من الإحاطة بموضوع البحث من جميع زواياه، وهذه قدرات ذهنية تختلف من شخص لآخر و على الباحث توظيفها أثناء تصنيف مختلف محاور الموضوع من جهة وكذا عند الانتهاء من الخلاصات في نهاية البحث.

1. المواصفات الأكاديمية.

إن هذه الصفات الأكاديمية تتطلبها وظيفة أداء وانجاز البحث العلمي في المستوى المطلوب وسوف نتطرق إلى أهمها على النحو التالي :

- الالتزام بالموضوعية في البحث : وذلك بالتخلص من الأفكار المسبقة ، وعدم التأثر بالمواقف والأفكار الشخصية ،ومن هنا جاءت الموضوعية ضد الذاتية ،وهذا ما يجعل الباحث عادلا في استنتاجاته غير متأثر بأي اتجاه مهما كان مما يعطي للبحث مصداقية .
- الحيادية : يعد الحياد من الصفات التي تقارب الموضوعية ويفيد الحياد في البحث العلمي معالجة الباحث لموضوعه بنوع من الوسطية في التفاعل مع عناصر الموضوع أي عدم ميل الباحث إثناء معالجته لموضوع خلافي إلى اتجاه على حساب اتجاه آخر .
- الأمانة العلمية: تعني الأمانة العلمية إسناد الفكرة أو رأي المدون إلى مصدره الأصلي ، فقد يلجا الباحث في سبيل تدعيم وتعزيز وجهة نظره إلى الاستشهاد ببحوث الآخرين وأفكارهم ذات الصلة بموضوع البحث ،

وهنا يكون عليه الحذر عند الاقتباس و الاستشهاد بالإشارة إلى المرجع المقتبس منه . وبخصوص الحديث عن الأمانة العلمية فقد صدر القرار رقم 933 مؤرخ في 28 جويلية 2016 ،يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وبين الحالات التي تعتبر سرقة علمية، كما بين العقوبات التي توقع في حال حصولها. فقد عرفت المادة 3 السرقة العلمية بأنها: «كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى"

ثم حددت الأعمال التي تعتبر سرقة علمية كالآتي – :اقتباس معلومة أو فكرة أو نص أو فقرة –كليا أو جزئيا– من مقال منشور أو كتاب أو مجلة أو دراسة علمية أو تقرير، أو من موقع الكتروني، حرفيا أو مع إعادة صياغته؛ دون ذكر مصدرها الأصلي، أي بأن ينسبها الشخص لنفسه وهي لغيره.

– أن يتم الاقتباس حرفيا من وثيقة دون وضع النص المقتبس بين شولتين، ودون ذكر مصدرها الأصلي .

–استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها الأصلي.

– استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره.

– نشر مقال أو مطبوعة أو تقرير للغير ونسبتها إليه.

هذا فيما يخص أهم الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث فماذا عن المشرف؟

ثانيا : المشرف

يقصد بالمشرف الأستاذ الذي يتابع الجهد العلمي للباحث ابتداء من اختيار مشكلة البحث واستمرارا مع تحديد العنوان وإعداد خطة البحث ،وقراءة ما يكتبه الطالب وتقويمه وصولا إلى إخراج البحث في شكله النهائي [5].

فالمشرف عموما هو بمثابة المرشد والموجه ، وان مسؤولية الإشراف عمل أخلاقي وإنساني يؤكد درجة علمية متقدمة ويحافظ على قدسية العلم.وعلى المشرف أن يتحلى بمجموعة من الصفات نذكر أهمها على النحو التالي:

صفات المشرف :

[5]) **عمار عباس الحسيني ، مناهج البحث القانوني ،ص 59.**

- الدرجة العلمية :لا بد من أن يكون المشرف على البحث يحمل لقب علمي لا يقل عن درجة أستاذ مساعد ، والغاية من اشتراط هذه الدرجة هو أن المشرف لم يتحصل عليها إلا بعد مضي مدة من الزمن في حقل التدريس و إعداد لعديد من البحوث الرصينة التي تصقل موهبته وتمكنه بعد من الإشراف على طلبة الماستر أو الدكتوراه ، هذا طبعا في إطار الدراسات العليا ، أما في إطار بحوث الأعمال الموجهة للطلبة فلا يشترط مثل هذه الدرجة العلمية.
- الخبرة والكفاءة العلمية :لا بد أن يكون الأستاذ كفؤا من الناحية العلمية مواكبا لأهم التطورات الحاصلة في ميدان الاختصاص وخبيرا بالبحوث القانونية ملما بأهم أصول البحث القانوني ومنهجيته.
- التخصص العلمي : يجب أن يكون مختصا في ميدان مشكلة البحث ، وإلا فإن الباحث سوف لن يستفيد من الأستاذ المشرف شيئا
- الحيادية : على المشرف عدم فرض آرائه الخاصة على الباحث ، وتسفيه آراء الآخرين ، بل عليه تعليم الباحث الاعتراف بجهود من سبقوه ونقد الآراء التي لا تتفق مع ميوله العلمية بأسلوب علمي بناء
- التشجيع المستمر للباحث : يجب على المشرف تجنب عبارات النقد الجارحة والتي تحط من عزيمة الباحث ، وأن يستبدلها بعبارات أخرى مشجعة.
- أن يكون لديه الوقت المناسب للإشراف:إن الأستاذ المشرف ملزم بالتقيد بعدد معين من الطلبة بحدود المسموح له الإشراف عليهم ، وهذا يعتبر من قبيل التقيد بالتعليمات السارية المفعول في إطار الدراسات العليا في العديد من البلدان ، وهذا طبعا لمصلحة الباحث أولا والمشرف ثانيا.

3 : عوامل نجاح الصلة بين الباحث والمشرف[6]

أ) أن يظل الباحث على صلة بأستاذه المشرف وذلك من خلال الاتفاق على مواعيد دورية أسبوعية أو نصف شهرية ، يطلع فيها الباحث أستاذه على ما كتبة وما توصل إليه، ويناقشه فيما صعب عليه فهمه وأشكل ، والتجارب البحثية تقودنا إلى أن إهمال الطلبة للقاء أساتذتهم المشرفين قد أمات أبحاثهم قبل أن تولد.

ب) احترام الأستاذ المشرف: إن احترام الأستاذ المشرف وتوجيهاته والاطمئنان إليه ، هي من أهم عوامل نجاح البحث فيمكن أن يختلف الباحث وأستاذه في بعض الآراء و وجهات النظر المنسجمة بينهما ، إلا أن ذلك أمر طبيعي

ت) تركيز اللقاء الدوري بقضايا البحث العلمي أي أن ينصب اللقاء على موضوع البحث وعدم تبديده بأحاديث جانبية أو شخصية لا قيمة علمية لها ، ولا علاقة لها بالبحث لان في ذلك هدر لوقت الباحث ووقت المشرف.

[6]

الفصل الثاني : مراحل إعداد البحث القانوني.

تخضع عملية انجاز وإعداد البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية مثل بقية فروع وأنواع العلوم التجريبية والاجتماعية الأخرى ، لخطوات وأساليب علمية وفنية ومنطقية صارمة ودقيقة حتى يمكن إعداد البحث العلمي وانجازه بصورة سليمة وناجحة.

وتعتبر هذه الطرق والإجراءات من صميم تطبيقات علم المنهجية في مفهومه الواسع[7] ،وعلى الطالب أو الباحث إتباعها خطوة بخطوة إلى غاية الوصول إلى الهدف المرجو من البحث ؛كما ترتبط خطوات البحث مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا ، لدرجة انه يصعب الفصل فيما بينها أحيانا كما أنها تتداخل فيما بينها بحيث تشكل مجموعة من الخطوات المتسلسلة والمترابطة والمتكاملة [8] وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي : مرحلة اختيار موضوع البحث ، مرحلة جمع المعلومات ،مرحلة التقسيم والتبويب ، مرحلة الكتابة وأخيرا مرحلة الطباعة والمناقشة.

المرحلة الأولى : اختيار موضوع البحث

على الرغم من أن المجالات والموضوعات المختلفة مفعمة بمشاكل متعددة تتطلب البحث و الاستقصاء ، وعلى الرغم من أن الاكتشافات الجديدة التي تتم في كل يوم تفتح إمكانيات لا حدود لها بالنسبة لمزيد من الدراسات والبحوث ، إلا أن اختيار موضوع بتبلور في مشكلة مناسبة للبحث يعتبر أحد المهام الصعبة التي تواجه الباحث المبتدئ.

[7]) عوابدي عمار ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها قي ميدان العلوم القانونية والإدارية،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة ،الجزائر ،1999،ص33.

[8]) سعد سليمان المشهداني ، منهجية البحث العلمي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2019 ، ص 65.

فاختيار موضوع البحث هو أول وأهم خطوة في إعداده ، ولذلك يؤكد البعض وبحق : " إن الاختيار الموفق لموضوع البحث هو نصف البحث ، بحسبان أن تحديد أولويات المسائل والمشكلة الجديرة بالبحث من الأمور الهامة التي تذلل الكثير من الصعوبات التي تواجه الباحث "[9].

هذا ما يدفعنا للتساؤل عن المقصود بمشكلة البحث ؟ ما هي الدوافع المؤثرة في اختيارها؟

المطلب الأول : تحديد مشكلة البحث .

لا بد لأي بحث أو دراسة من مشكلة بحثية معينة يعالجها ، وتمثل مشكلة البحث نقطة البداية لعمل الباحث ، بعد أن يحصل على الفكرة البحثية المناسبة ،و كلمة " مشكلة " تعني هنا موقف أو قضية أو مفهوم يحتاج إلى البحث والدراسة العلمية ، ويعرفها البعض [10]بأنها :" موقف أو ظاهرة أو سلوك لا نجد له تفسيرا معينا ، وهذا التفسير سيكون من صميم عمل الباحث ."

كما عرفت المشكلة العلمية بالعديد من التعريفات منها :" وجود الباحث أمام تساؤلات أو غموض مع وجود الرغبة لديه في الوصول إلى الحقيقة ".[11]

فالظاهر من التعريفات السابقة أن مشكلة البحث هي إحساس الباحث بالجهل تجاه بعض المسائل وبنقص في المعلومات أو إحساس بالغموض والحيرة؛ مما يولد نوعا من الحيرة والقلق بحيث يكون دافعا للباحث على التخلص من هذا الجهل وتلك الحيرة [12].

الفرع الأول : مسؤولية اختيار مشكلة البحث ومصدرها

---

[9]) عبد الكريم سلامة ، المرجع السابق ، ص 62.

[10]) كامل القيم ، مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، الشيماء للطباعة ، بغداد ،2006، ص 158.

[11]) المرجع نفسه ، ص162.

[12]) عمار عباس الحسيني ، منهج البحث القانوني ، ص 77

لما كانت عملية اختيار موضوع البحث أكثر المسائل صعوبة وتعقيدا ، فهي أكثر العوامل تأثيرا على نجاح أو فشل البحث قد يتبادر إلى الذهن مسألتين هامتين هما على من تقع مسؤولية اختيار الموضوع المناسب للبحث ؟،وما هي المجالات التي يمكن أن تكون مصدر مشكلة البحث ؟

✓ **مسؤولية اختيار موضوع البحث:**

يمكن تقسيم البحوث إلى نوعين اثنين ،أولا : البحوث الحرة وهي البحوث التي يقوم بها الباحث بمحض إرادته ومساهمة منه في إثراء المعرفة العلمية مثل كتابة مقال علمي وهذا النوع من البحوث يتحمل الباحث وحده اختيار موضوع البحث الذي يزعم إجراؤه وعلى عاتقه تقع مسؤولية الاختيار وفقا لتخصص الباحث أو ميله العلمي إلى غير ذلك.

أما النوع الثاني :البحوث الموجهة والمنظمة وهي البحوث التي يتم إعدادها في إطار الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد ، أو ضمن أعمال المؤتمرات والندوات العلمية حيث يكون هناك مخطط عام وتوجيه حول موضوعات البحوث التي يمكن إجراءها.وهذا النوع من البحوث لا سيما في إطار البحوث الأكاديمية يثور التساؤل على عاتق من يقع اختيار موضوع البحث على الباحث أو على المشرف على البحث؟

الأصل في هذه الحالة أن اختيار موضوع البحث هو من اختصاص الباحث بحسبان انه هو المتخصص في موضوعه وصاحب الميل والرغبة في الخوض فيه ، فالباحث يستطيع من خلال القراءة ، والسؤال ، والدافع الذاتي الذي ينشأ لديه ، أن يهتدي إلى نقطة أو مشكلة مناسبة تشد انتباهه ، فيسعى إلى تحديدها وحصرها ، وتكون موضوعا لبحثه.

بيد أن ليس هناك ما يمنع ، من حيث المبدأ من اختيار موضوع البحث من قيل المشرف ، فقد لا تسعف الظروف العلمية والزمنية الباحث من إتمام الاختيار ، ويتوفر لدى المشرف اهتماما ببحث موضوعات معينة .

- مصادر المشكلة البحثية

إن البحث عن المشكلات من أكثر الأمور صعوبتا وتعقيدا قد تواجه الباحث المبتدئ في رحلته في مجال البحث العلمي ؛ مما يتعين معه توجيه الباحثين إلى أهم مصادر المشكلات البحثية(كريمة عبد الرحيم وآخرون ،ص43)

القراءة الناقدة التحليلية:إن القراءة الناقدة لما تحتويه الكتب والدوريات وغيرها من المراجع ؛من أفكار ونظريات قد تثير في ذهن الباحث عدة تساؤلات حول صدق هذه الأفكار، وهذه التساؤلات تؤدي إلى رغبته في التحقق من تلك الأفكار أو النظريات وبالتالي فانه يقوم بإجراء دراسة أو بحث حول الفكرة أو النظرية التي يشك في صحتها.

محيط العمل والخبرة العملية: بعض المشكلات البحثية تبرز للباحث خلال خبرته العملية اليومية فالخبرات والتجارب تثير لدى الباحث تساؤلات عن بعض الأمور ، التي لا يجد لها تفسيرا،اوالتي تعكس مشكلات للبحث ودراسته.

البحوث السابقة : عادة ما يقدم الباحثون في نهاية أبحاثهم توصيات محددة لمعالجة مشكلة ما أو مجموعة من المشكلات ظهرت لهم أثناء إجراء الأبحاث الأمر الذي يدفع زملائهم من الباحثين إلى التفكير فيه ومحاولة دراستها.

تكلفه من جهة ما :

أحيانا يكون مصدرا للمشاكل البحثية تكليف من جهة رسمية أو غير رسمية لمعالجتها أو إيجاد حلول لها بعد التشخيص الدقيق والعلمي لأسبابها وكذلك قد تكلف الجامعة والمؤسسات العلمية في الدراسات العليا إجراء بحوث ورسائل جامعية تحدد لها المشكلة مسبقا.

-.معايير اختيار مشكلة البحث

ومن أجل ترشيد عملية اختيار موضوع البحث العلمي، وتوجيه الباحث الناشئ وارشاده في نطاق عملية الاختيار هذه يجب التطرق لبيان العوامل والمعايير الذاتية والموضوعية التي تقود وتتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي بصفة عامة، وموضوع البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة.

أ: العوامل والمعايير الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي

تسود عملية اختيار موضوع البحث العلمي وتتحكم فيها عدة عوامل ومعايير ومقاييس ذاتية متصلة وخاصة بنفسية الباحث، ومدى استعداداته ومقدرته العلمية، ونوعية تخصصه العلمي، وطبيعة موقفه ومركزه الوظيفي والمهني، وكذا ظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

- ✓ **عامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي**

معيار الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث في الميل والتفضيل في اختيار موضوع دون غيره من الموضوعات ليكون محل ومحور البحث العلمي الذي سيقود ويعده عامل أساسي وجوهري من عوامل ومقاييس اختيار موضوع البحث العلمي التي يجب احترامها ومراعاتها في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي من طرف الباحث ذاته ومن طرف كل من الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة.

تعد الرغبة النفسية الذاتية معيارا ومقياسا معتبرا وأساسيا في اختيار موضوع البحث العلمي، لأنه يحقق عملية الاندماج والارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير وتحقيق العديد من العوام والقدرات النفسية التي تخدم عملية إعداد البحث العلمي بصورة قوية وحية وجدية وخلاقة.

فهكذا تؤدي عملية الارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي إلى توليد وتوفير عدة مزايا وعناصر ومكنات الإبداع والخلق، والمثابرة والصبر والمعاناة والتؤددة والتحمس المعقول والإخلاص المطلق والتضحية الكاملة للبحث العلمي الذي يقوم بإعداده.

فإذا كانت عملية البحث العلمي عملية شاقة وقاسية تتطلب التضحية بالاجتهاد والأعصاب وبقوة الحواس وكذا التضحية بملذات الحياة النفسية والاجتماعية، وبالمال وبالوقت الثمين من عمر الإنسان، فإن عامل احترام الرغبة النفسية الذاتية لدى الباحث العلمي في اختيار موضوع البحث العلمي الذي سيضطلع بإعداده، يؤدي خلق عنصر الارتباط النفسي والعاطفي بينه وبين الموضع، الأمر الذي يولد لديه روح القبول النفسي التلقائي لكافة ضروب التضحية من أجل إعداد بحثه العلمي إعدادا علميا ممتازا.

وإذا كانت مواهب الإبداع والخلق والابتكار والمثابرة والصبر والشجاعة والهدوء والإخلاص للبحث العلمي هي أمور نفسية ذاتية لدى الباحث العلمي.

فإن احترام ومراعاة عامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية وتوليد عامل الارتباط النفسي والعاطفي بين الباحث العلمي وموضوع البحث العلمي يدغدغ ويحرك كوامن هذه المواهب لخدمة عملية إعداد البحث العلمي بصورة علمية وموضوعية مبدعة وكاملة.

ولتحقيق عملية التوافق بين متطلبات سياسية البحث العلمي المعتمدة رسميا لدى مؤسسات التكوين والبحث العلمي العامة والخاصة، يجب اعتماد قائمة الموضوعات العلمية المتخصصة المنتقاة والمدروسة بعناية ودقة في نطاق سياسة التكوين العالي والبحث العلمي الوطنية، ويترك بعد ذلك– للرغبة النفسية الذاتية للباحث العلمي – حرية التحرك والاختيار أو تبني الموضوعات المختارة تلقائيا من طرف الباحث العلمي في نطاق عمليات التوجيه والتبصير والترغيب المختلفة من دن الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة.

فعامل ومعيار الرغبة النفسية الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي يعتبر مقياسا هاما من المقاييس الذاتية والموضوعية الأخرى التي يجب على الباحث العلمي والأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة أن تحترمه بعناية.

– عامل ومعيار مدى الاستعدادات والقدرات الذاتية:

من العوامل والمقاييس الذاتية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، عامل ومعيار مدى توفر الاستعدادات والقدرات الذاتية لدى الباحث العلمي، التي يجب احترامها ومراعاتها بعناية وجدية من طرف الباحث العلمي أولا، ومن طرف الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة ثانيا، وذلك من أجل ضمان السير الحسن والنجاح لعملية البحث العلمي حول موضوع معين من الموضوعات.

فيجب أن تكون لدى الباحث العلمي استعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد البحث العلمي إعدادا ممتازا وفقا لقواعد وإجراءات وقوانين وشروط المنهجية العلمية المطلوب احترامها وتطبيقها في مجال البحث العلمي.

لذا يجب أن يتأكد كل من الباحث العلمي والأستاذ المشرف، والمؤسسات العلمية والتربوية المختصة في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، من مدى ملائمة وتناسب استعدادات وقدرات الباحث المختلفة مع الموضوع المختار والمقرر لعملية البحث العلمي لضمان الانطلاقة المنطقية والموضوعية لإنجاح عملية

إعداد البحث العلمي[1]. ومن بين مظاهر وأنواع القدرات والاستعدادات الذاتية التي يجب توافرها ومراعاتها بعناية وجدية ما يلي:

❶ القدرات والمكنات العقلية التي تجعل الباحث قادرا على التعمق في الفهم والتحليل والربط والمقارنة والاستنتاج في معالجة ودراسة جوانب وعناصر وحقائق الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي[2]

ويكتسب الباحث العلمي هذه القدرات والمكنات بواسطة سعة الاطلاع وكثرة القراءة والتفكير والتأمل في

شتى الوثائق والمصادر المتعلقة بالموضوع، ومن سنوات الدراسة المتخصصة التي اهلته لإعداد البحث العلمي، ومن تجارب الحياة العملية والمهنية في بعض الحالات، وكذا من مصادر الثقافة والمعرفة المختلفة.

❷ الصفات والأخلاقيات التي يتطلب وجودها في الباحث العلمي، مثل هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة، وشدة الصبر والاحتمال، والموضوعية والشجاعة وقدرة التضحية ومواهب الخلق والمبدأة والابتكار، إلى غير ذلك من الخصال والصفات التي يجب التأكد من مدى وجودها أو تربيتها وتنميتها في روح الباحث العلمي، وكذا مراعاتها بدقة وعناية اختيار طبيعة الموضوع الذي سيبحث فيه. وذلك بهدف تحقيق عناصر ومقومات الملائمة بين قدرات واستعدادات الباحث ونوعية وطبيعة الموضوع المختار للبحث العلمي[3].

---

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 34-35.
- الدكتور عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 11.
- الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 10-11.

[2] الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 10-11.
- و.ا.ن بقردج، فن البحث العلمي، ترجمة الدكتور زكري فهمي، ومراجعة الدكتور أحمد مدفي أحمد لبان، بيروت، دار إقرأ، الطبعة الرابعة، 1983، ص 220-251.

[3] الأستاذ و..ن9 بقردج، المرجع السابق، ص 220-251.

❸ القدرات الاقتصادية، فهناك أنواع من الموضوعات تتطلب من الباحث قدرة مالية جوهرية ومعتبرة أثناء القيام بإعداد البحث العلمي، مثل إجراء التجارب والترحال لاقتناء الوثائق والمصادر من أماكن بعيدة ومتباعدة، وشراء وتصوير الوثائق والآلات والأدوات المطلوبة لعملية إعداد البحث العلمي وإنجازه، فضلا عن ضرورة الاستقرار الاقتصادي لحياة وعائلة الباحث العلمي، حتى يتحرر من قيود الفقر والحاجات وأنواع الحرمان الاقتصادية هادئة وبال مرتاح وقب قوي، لذا يجب الاستناد إلى معيار القدرة الاقتصادية في اختيار الموضوع، مراعاة هذا المعيار جيدا وبعناية من طرف الباحث العلمي نفسه، ومن لدن الأستاذ المشرف ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة[1].

❹ الاستعدادات والقدرات اللغوية، تتحكم مدى قدرات واستعدادات الباحث العلمي اللغوية في اختيار موضوع

البحث العلمي، حيث هناك موضوعات تتطلب الدراسات المقارنة وتتطلب الباحث أن يجيد العديد من اللغات الأجنبية، كما توجد موضوعات مصادرها ووثائقها مكتوبة بلغات معينة، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار هذا المعيار من طرف الباحث العلمي نفسه ومن طرف الأستاذ المشرف وهيئات ومؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي عند اختيار موضوع البحث العلمي[2].

– الدكتور فلاديمير كورغافوف، مناهج البحث العلمي، ترجمة الدكتور على مقلد، بيروت، دار الحداثة، بدون تاريخ، ص 89-91.

[1] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 35.

– الدكتور فلاديمير كورغافوف، مناهج البحث العلمي، ترجمة الدكتور على مقلد، بيروت، دار الحداثة، بدون تاريخ، ص 9-31.

[2] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 34-35.

– الدكتور فلاديمير كورغافوف، مناهج البحث العلمي، ترجمة الدكتور على مقلد، بيروت، دار الحداثة، بدون تاريخ، ص 28-30.

❺ الوقت المتاح، حيث تتحكم مدة الوقت المحددة لإنجاز البحث العلمي في عملية اختيار نوعية موضوع البحث العلمي، حيث فترات زمنية مقررة رسميا وواقعيا لأنواع معينة من البحوث العلمية. فهناك البحوث العلمية للتخرج من مرحلة الليسانس (مرحلة التدرج) التي يجب على الطلبة الباحثين أن يعدونها وينجزونها خلال شهور فقط حتى يتحصلوا على شهادة التخرج، وهناك أبحاث درجة الماجستير والدراسات العليا التي يجب إعدادها في فترة زمنية لا تتجاوز أصلا سنة ونصف سنة، وهناك أبحاث رسائل الدكتوراه التي تتراوح مدة إعدادها ما بين سنتين وخمس سنوات داخل البلد وثلاثة سنوات للطلبة المبعوثين للدراسة في الخارج فضلا المدة الزمنية المحددة للباحثين من طرف مكاتب الدراسات وهيئات البحث العلمي الوطنية والدولية والخاصة.

فعامل الوقت المحدد للبحث يعد معيارا لاختيار نوعية وطبيعة الموضوع الي سيكون محل الدراسة والبحث، يجب مراعاته بدقة وعناية من طرف الباحث والأستاذ المشرف وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، حتى يمكن اختيار الموضوع الذي يعطيه الوقت المقرر بصورة كافية وسليمة، وحتى يستطيع الباحث إعداد البحث في ظروف زمنية جيدة وملائمة، وتجنب مخاطر الإخلال والاختلال والارتجال بسبب عامل الوقت المحدد.

هذه هي بعض مظاهر ومقومات الاستعدادات والقدرات الذاتية التي تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي.

د- عامل ومعيار العمل والتخصص المهني: L'Utilité Pratique Et professionnel

تتحكم وتؤثر طبيعة مركز العمل والتخصص المهني للباحث في عملية اختيار نوعية موضوع البحث، حيث يختار الموضوع من نطاق الوظيفة المهنية للباحث لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى حتى يعمق معلوماته ومعارفه حول مهنته، وحتى يستغل نتائج بحثه في تحسين وتطوير مهنته وعمله بصورة تتيح له سبل الارتقاء والمجد المهني والاجتماعي والاقتصادي[1].

فالأستاذ الجامعي الباحث يختار موضوعاته من ضمن المواد المقررة على مستوى الليسانس (مرحلة التدرج) وعلى مستوى الدراسات العليا والدكتوراه (مرحة ما بعد التدرج)، ليقوم بعملية البحث العلمي للتكوين، والمحامي والقاضي يقوم بأبحاثه في النطاق العملي والتطبيقي للقانون، (البحث العلمي التطبيقي في نطاق القانون)، والباحث في نطاق هيئات البحث العلمي المتخصصة فهو يختار موضوع البحث العلمي الذي يناسب مركزه ووظيفته المهنية كباحث أساسي... وهكذا.

فعامل التخصص العلمي والمهني يلعب دورا كبيرا كمعيار في اختيار موضوع البحث العلمي، فعلى الباحث نفسه والأستاذ المشرف وهيئات التكوين والبحث العلمي أن تراعي هذا الاعتبار بكل عناية وجدية.

هذه هي أهم العوامل والمعايير الذاتية التي تتحكم – بالإضافة إلى العوامل والمعايير الموضوعية– في عملية اختيار الموضوع العلمي.

❑ *ثانيا: العوامل والمعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي* ***Les Critères Objectifs***

بالإضافة إلى العوامل والمعايير الذاتية، هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتوقف عملية اختيار موضوع البحث العلمي عليها، ومن أهم هذه العوامل الموضوعية القيمة العلمية للموضوع محل البحث، وأسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي للهيئات والجهات والمؤسسات العلمية التي تشرف رسميا على عملية إعداد البحث العلمي، ومكانة ونوعية البحث العلمي بين أنواع البحوث والدراسات العلمية، ومدى توفر الوثائق والمصادر العلمية لموضوع البحث العلمي، فهذه العوامل والمقاييس الموضوعية تتحكم في كل من الباحث والأستاذ المشرف، وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي في مرحلة اختيار موضوع البحث.

أ- عامل ومعيار القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي **La Valeur Scientifique**

إن القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي وقيمة نتائج البحث العلمي فيه في الحياة العملية مثل التكوين، وحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي[1].

حيث يتم الاختيار في مجال عمليات البحث العلمي للموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية والتطبيقية الممتازة، وذلك وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية تنبثق من طبيعة التخصص العلمي، ومن مجموع القيم والمزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحث الموضوع والكشف عن الحقائق العلمية المتعلقة به والتحكم فيها واستغلالها في الحياة العملية.

ويتعاون كل من الباحث والأستاذ المشرف وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي العامة والخاصة في انتقاء الموضوع العلمي القيم الجدير بعملية البحث العلمي فيه وببذل الوقت والمال والجهد الثمين من أجل دراسته وبحثه علميا من طرف الباحث.

وفي نطاق العلوم القانونية والإدارية توجد العديد من الموضوعات الجديدة والمتجددة ذات قيم علمية نظرية وعملية حية ومفيدة في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، يجب ترصدها باستمرار ومعالجتها في صورة أبحاث علمية.

فنظرا لارتباط العلوم القانونية والإدارية وتفاعلها الشديد بمجالات الحياة الوطنية والدولية والاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك يؤدي باستمرار إلى توليد العديد من المشكلات الدولية والوطنية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية تتطلب حلولا علمية قانونية بالإضافة إلى الحلول العلمية الأخرى، ومن ثم يجب ترصد هذه المشكلات وتبنيها كموضوعات حية لبحوث علمية قيمة ومفيدة للباحث نفسه وللحياة العامة الإنسانية والوطنية، وذلك في نطاق مقاييس علمية واضحة ودقيقة، وفي ظل سياسة بحث علمي معلومة.

ب- عامل ومعيار أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي المعتمدة La Politique Générale de la Recherche Scientifique

[1] الدكتور احمد شلبي، المرجع السابق، ص 8.33- 5.

ويعتبر أيضا من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتحكم وتؤسس عملية اختيار موضوع البحث العلمي سياسة البحث العلمي العامة والرسمية بكل أسسها وأهدافها ومحاورها، عن وجدت بطبيعة الحال، فنظرا لارتباط البحث العلمي بكل أنواعه وصوره ومستوياته بالحياة العامة الوطنية والدولية، ونظرا لارتباط ولتكامل وتفاعل عمليات التكوين والبحث العلمي بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة، توجد سياسات عامة وخاصة للبحث العلمي لتربط وتدمج وسائل وجهود ونتائج البحوث العلمية بتوجيهات سياسة البحث العلمي السائد وتوجه عمليات البحث العلمي التي تشرف عليها – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة– لتتجاوب مع أسس وأهداف ومحاور وسياسة البحث العلمي العامة والخاصة.

لذا فإن عامل وجود سياسة عامة وطنية ودولية أو خاصة للبحث العلمي تقوم كمعيار يتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي[13](1).

والدولة الجزائرية تتبنى في مواثيقها وسياساتها وبرامجها العامة ومخططاتها الوطنية مبدأ ارتباط وتفاعل وتكامل عمليات التكوين والبحث العلمي ومتطلبات الحياة العامة وبرامج وسياسات التنمية الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثم كان على مؤسسات التكوين والبحث العلمي والأستاذ المشرف والباحث العلمي الأخذ بعين الاعتبار عند اختيار موضوع البحث أسس وأهداف ومحاور سياسة البحث العلمي في الجزائر، وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية في الوطن، وبدون التضحية بقيم التفتح على عالم الخلق والإبداع الإنساني العالمي(2).

ج–عامل ومعيار مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى La Place de la Recherche Dans les divers Recherches

(1) الدكتور فلادمير كورغانون، مناهج البحث العلمي، المرجع السابق، ص 37–93.

– الأستاذ و.ا.ب بقردج، فن البحث العلمي، المرجع السابق، ص 194–219.

(2) انظر في مبادئ وأهداف ومحاور السياسة العامة للبحث العلمي في النظام الجزائري الميثاق الوطني، المصادق عليه في عام 1976، ص 91–105. والمثرى في 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد7، الصادرة بتاريخ 16 فيفري 1986، ص 154.

كما تتحكم نوعية ومكانة البحث العلمي المراد إعداده بين أنواع البحوث العلمية الأخرى في تحديد واختيار موضوع البحث العلمي، فالبحث العلمي قد يكون إعدادا لمدركة التخرج والحصول على درجة الليسانس في بعض التخصصات، وقد يكون البحث العلمي في صورة إعداد بحث رسالة الماجستير أو الدراسات العليا، ودكتوراه الدرجة الثالثة، وقد يكون في صورة بحوث علمية للترقية في بعض الوظائف والدرجات العلمية والمهنية، وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومؤسسات ومخابر الأبحاث والإنتاج والعمل المختلفة[1].

وتختلف بطبيعة الحال – موضوعات مذكرات التخرج في مستوى الليسانس (مرحلة التدرج) عن موضوعات أبحاث رسائل الماجستير والدراسات العليا والدراسات المعمقة ودكتوراه الدرجة الثالثة، وهذه الأخيرة تختلف بدورها عن موضوعات أبحاث رسائل الدكتوراه وموضوعات الأبحاث العلمية الأكاديمية تختلف عن موضوعات الأبحاث العلمية المعدة لمخابر ومؤسسات الأبحاث العلمية ومكاتب الدراسات وورشات العمل والإنتاج.

فنوعية ومكانة البحث المزمع إعداده وانجازه بين أنواع البحوث العلمية والدراسات الأخرى تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث العلمي المقرر إعداده.

د- عامل ومعيار مدى توفر الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث: Le Critère De La Documentation

كثيرا ما تتحكم مسألة مدى توفر أو عدم توفر الوثائق العلمية المختلفة المتعلقة بموضوع البحث العلمي في تحديد واختيار نوعية موضوع البحث العلمي، فالموضوعات والمسائل والمشاكل المطروحة تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة المتعلقة بها وبكافة جوانبها العلمية الصحيحة، حيث توجد الموضوعات النادرة المصادر والوثائق العلمية التي تكشف عن الحقيقة العلمية

(1) Simone Dreyfus, op.cit, pp.78-79.

المتصلة بها، وهناك الموضوعات التي تقل الوثائق العلمية المتعلقة بحقائقها وأسرارها العلمية، وتوجد الموضوعات الغنية بالوثائق والمصادر العلمية الأصلية التي تغرى باختيارها ودراستها وبناء بحثا علميا جديدا ابتكاري من خلال استغلال وفحص ونقد وتحليل كافة الوثائق العلمية المتعلقة بها[2].

وعامل ومعيار مدى توفر الوثائق والمصادر العلمية المتعلقة بالموضوع عامل ومعيار أساسي وجوهري في تحديد واختيار موضوع البحث العلمي، لأنه بدون توفر الوثائق والمصادر والمراجع العلمية المتضمنة لكافة جوانب وحقائق وأسرار الموضوع لا يمكن للباحث أن يكون ما يعرف منهجيا (بنظام التحليل) أي مجموعة المعارف والمعلومات والأفكار والحقائق المختزنة والمتخرمة في ذهنية الباحث، تمكنه من دراسة وتحليل وتركيب الموضوع محل الدراسة والبحث العلمي دراسة وبحثا علميا عميقا وكاملا وموضوعيا.

لذا يجب احترام عامل ومعيار مدى توفر ووجود الوثائق والمصادر العلمية المتعلقة بالموضوع من طرف الباحث والأستاذ المشرف والهيئات العلمية المسؤولة في مؤسسات التكوين والبحث العلمي العامة والخاصة.

هذه هي أهم العوامل والمقاييس الذاتية والموضوعية المتحكمة في عملية اختيار موضوع البحث العلمي، والتي يجب مراعاتها بدقة وعناية وجدية في مرحلة اختيار الموضوع.

ج–عامل ومعيار التخصص La Spécialisation

كما يتحكم عامل نوعية تخصص الباحث في أحد فروع العلوم والشعب المتخصصة في عملية اختيار نوعية وطبيعة موضوع البحث العلمي[1]. فالباحث في العلوم الطبيعية او الرياضية أو علم النفس والتربية أو علم الاجتماع، أو علم التاريخ أو في الفلسفة أو في العلوم الاقتصادية والمالية أو في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أو في العلوم القانونية والإدارية و في العلوم الطبية، يختار موضوع البحث في نطاق التخصص العام، ثم تضيق دائرة التخصص والاختيار داخل التخصص.

---

[2] الدكتور أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 33.

– الدكتور عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 13.

– الدكتور فلاديمير كورغانوف، المرجع السابق، ص 11–28.

[1] Simone Dreyfus, op.cit.p.80.

فهكذا نجد الباحث العلمي في نطاق العلوم القانونية والإدارية، يختار موضوع بحثه في نطاق تخصص العلوم القانونية والإدارية، كتخصص عام ثم نجده يختار موضوع بحثه في نطاق شعبة أو فرع تخصصه الخاص الضيق. فقد يكون الباحث متخصص في قسم القانون العام أو متخصص في قسم القانون الخاص – وفقا للتقسيم التقليدي للقانون، وقد يكون متخصص في فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، أو في فرع القانون الإداري والعلوم الإدارية، المتخصص في فرع القانون الجنائي والعلوم الجنائية، وقد يكون متخصصا في القانون الدستوري والعلوم السياسية، وقد يكون متخصصا في الشريعة الإسلامية، وقد يكون متخصصا في القانون المدني أو في القانون التجاري، فيجب أن يختار الموضوع في نطاق التخصص العام والضيق الخاص للباحث.

فعامل تخصص الباحث العلمي معيار أساسي في اختيار موضوع البحث العلمي يجب على الباحث والأستاذ المشرف وهيئات مؤسسات التكوين العالي والبحث العلمي أن تحترم بعناية وجدية هذ المعيار في مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي.

مرحلة الثانية : جمع المعلومات وأساليب جمع المعلومات .

تعتبر هذه المرحلة جد مهمة في اختيار الموضوع وتحديد مشكلته ولهذه المرحلة أبعاد محددة على الباحث أن يتعرف عليها تتمثل في اللجوء الى المكتبة وجمع المصادر والمراجع والقراءة وأخيرا أساليب الجمع.

أولا: المكتبة

ان التطور التكنولوجي و المعلوماتية والتطور الاجتماعي والثقافي ، كان سببا في ظهور منشآة جديدة داخل المجتمع تفتح المجال نحو تثقيف المواطن وتلبية حاجاته العلمية ، وهنا تظهر المكتبة كوسيلة لتثقيف المواطن وتغذية ذهنه وفكره ، وتعرف المكتبة بانها :"كل مجموعة منظمة من الكتب والدوريات المطبوعة او كل الاشكال الاخرى من الوثائق التي يقوم بتسييرها مجموعة من العاملين المؤهلين الذين يسهرون على رد على الاحتياجات المعلوماتية والتربوية والترفيهية والبحثية."

أهمية *المكتبة: تؤدي* المكتبة دورا رائدا في نشر الوعي الثقافي بين الافراد ، كما تتولى التصدي للمشكلات الاجتماعية والثقافية من خلال إتاحتها الفرص لكل فئات هذا بواسطة الندوات والمحاضرات ، كما تعمل على تعويد المجتمع على التمتع بأوقات فراغه(المكتبة صلة وصل بين العلم والباحث).

انواع المكتبات : هناك عدة انواع من المكتبات نستطيع ذكر ما يلي :

1) المكتبة الوطنية :وتوجد مكتبة وطنية في كل دولة تقوم بحفظ التراث الوطني وتجمعه وتظبطه.

2) المكتبات العامة:وهي التي تقدم خدمات للمواطنين دون، اي تفرقة بينهم ولاتوجد قيود على الاستفادة من مقتنياتها.

3) المكتبة الجامعية : توجد في الجامعات والكليات ، وتقوم بتوفير الوثائق اللازمة التي تساعد الباحثين في اعداد بحوثهم ودراساتهم.

تتيح لنا المكتبة مجموعة من المراجع الورقية والغير ورقية لذلك سوف نتطرق الى المراجع والمصادر

ثانيا)أنواع مصادر البحث القانوني

تتنوع المصادر و المراجع التي يستطيع الباحث ان يستقي منها المعلومات حتى يبني عليه بحثه و يتميز كل نوع منها بخصائص معينة . و يقاس تميز البحث القانوني بقيمة و غزارة المراجع التي اعتمد عليها الباحث لإعداد بحثه.فالمصدر هو الأصل و الأساس و ماعدا ذلك هو مرجع و على هذا ستحاول دراسة كل من المصادر و أنواعه و المرجع و أنواعه و الفرق بينهما .وتتنوع المصادر المعتمد عليها في جمع المعلومات الى كتب وتصنف حسب طبيعتها الى مصدر او مراجع ،كما أضاف التطور التكنولوجي مجال جديد للتنقيب على المعلومات وهو الانترنيت ، الى جانب ذلك تلعب المقابلة دورا مهما في البحث القانوني لذلك نصف أنواع البحث القانوني الى مرجع ورقية (الكتب) والمراجع الغير ورقية (المقبلة والانترنيت)

المراجع الورقية (الكتب): وتصنف إلى مصدر ومراجع

1) تعريف المصدر: في اللغة يراد به بالمصدر مكان الصدور و ما يصدر عنه الشيء .

اما في الاصطلاح: فالمصدر هو أقدم ما يحوي المادة علمية عن موضوع ما أو هو الوعاء الذي نشر موضوعا عاما لأول مرة و يطلق عليه المصدر الأصلي أو الأساس او الأولي .

2) انواعه : تتمثل هذه الأنواع فيما يلي .

أولا : القران الكريم و كتب الحديث النبوي الشريف . يعد القران الكريم على راس المصادر التي يرجع اليها الباحث و غالبا ما يتضمن الباحث بحثه او رسالته عددا من النصوص القرانية . التي تتعلق ببحثه هذا غالبا ما يكون القران الكريم المصدر الاول من بين المصادر التي يعتمدها الباحث . و كذلك تعتبر كتب الحديث النبوي الشريف الأساسية و المعتمدة من قبيل " المصادر" التي لا عنى عنها الباحث لا سيما في الدراسة القانونية المقارنة بالفقه الإسلامي .

ثانيا : معاجم اللغة العربية و قواميسها :

يمتلك الفكر العربي رصيدا ضخما من المعاجم و القواميس اللغوية التي يبدأ العمل بها منذ اثنا عشر قرنا بعد ان اتسع العالم الإسلامي ،و أصبحنا في حاجة ماسة الى ضابط للغة العربية . و هذه المعاجم و القواميس ضرورية في تحديد المعنى اللغوي لمشكلة البحث. و اهم المفردات التي يرى الباحث من المهم ايراد تعريف لغوي لها . و قد تعددت هذه المعاجم في الوقت الحاضر .

ثالثا : التشريعات :

تعد التشريعات من اهم صور مصادر البحث القانوني . و لا يمكن للباحث القانوني الخوض في موضوع بحثه مالم يتم الاعتماد على تشريع او اعدد من التشريعات الضرورية للبحث . و يكون مصدر للحول على تلك النصوص التشريعية هو النشرة الرسمية التي تصدرها معظم الدول و الذي يعتبر نشر التشريع فيها المعتمد و يطلق عليها في الجزائر بالجرائد الرسمية.

ملاحظة: (يراعي الباحث أثناء بحته ما طرأ على النص القانوني من تعديلات و البحث تفاديا لعدم الوقوع في خطا فادح كالاعتماد في موضوع البحث على نص قانوني ملغي)

ثالثا :الأعمال التحضرية

من المصادر المهمة التي يستخدمها الكاتب و الباحثون في كتباتهم و أبحاثهم و الأعمال التحضيرية التي يقصد بها تلك المناقشات و المداولات التي جرت بمناسبة تشريع القوانين ،و الوقوف على هذه الأعمال التحضيرية مهم في فلسفة التشريع و الخلفية التي صدر فيها ، بما يسهل فهم القانون و تفسيره وغالبا ما يتم توثيق هذه الأعمال التحضيرية في موسوعات و مجموعات خاصة.

خامسا:المجموعات القضائية و الموسوعات : تتمثل المجموعات التي تحتوي الأحكام القضائية من المصادر المهمة التي تعتمد من قبل العديد من الباحثين القانونين لما تحتويه هذه الموسوعات و المجموعات من جوانب تطبيق القانون ، وفي بعض البلدان يتم جمع الاحكام الصادرة عن محكمة النقض او محكمة التمييز ،وفي الجزائر المحكمة العليا. ويتم جمع الأحكام الصادرة عنها ، و في أحيان أخرى يتصدى بعض رجال القضاء أو الكتاب إلى جمع عدد من الأحكام مع التعليق عليها أو بدون تعليق.

كما قد تنتشر العديد من الدوريات الحقوقية عددا من تلك الأحكام القضائية مقسمة الى الاحكام الجزائية و المدنية...الى اخر وتعتبر هذه القرارات المنشورة، ولكن في بعض الاحيان قد يعتمد الباحث على عدد من تلك الاحكام غير منشورة التي قد يحصل عليها من أرشيف المحكمة المختصة بعد الحصول على الموافقة اللازمة.

هذا من اهم المصادر التي يعتمد عليها الباحث القانون

2)المراجع

يقصد بالمراجع او ما يسمى ب المصدر الثانوي هو ذلك الذي يعتمد في مادته العلمية أساسا على المصادر الأساسية الأولى فتتعرض لها بالنقد و التحليل و التعليق والشرح والتلخيص ، أو هو الوعاء الذي نشرت فيه المادة العلمية في وقت لاحق على نشرها في المصدر المأخوذة عنه.

من الناحية القانونية فالشروح والتعليقات والتفسيرات على تلك النصوص والوثائق والعمليات الأكاديمية التي تجري على تلك المصادر فانها تعد من قبيل (المرجع)

<u>أنواع المراجع</u> : تتصنف المراجع الى عدة انواع وهي على النحو التالي:

أولا : الكتب القانونية

من أهم المراجع التي يستخدمها الباحثون في ابحاثهم التي تتضمن الشرح والكتابات الفقهية التي تدور في المجال القانوني من نظريات ومبادئ قانونية هذه المراجع تكون اما عامة واما خاصة وسندرسها على النحوالتالي:

الكتب العامة: يقصد بها تلك الكتب التي تحوي الشروح الفقهية بصفة عامة ودون التفاصيل في الجزئيات ، أو بمعنى آخر تلك الكتب التي تحوي على الموضوعات الرئيسية في مجال معين مثل (مبادئ القانون التجاري) أو (شرح قانون العقوبات) القسم العام وغيرها .

الكتب المتخصصة:يقصد بها تلك التي تتناول موضوعا من المواضيع الدقيقة في القانون أو تاخذ جزئية من موضوع معين في القانون مثال(أحكام الزواج في قانون الاسرة الجزائري)، (الحماية المدنية للاسم التجاري)

ثانيا : الدوريات

يقصد بالدوريات المطبوعات التي تصدر عن الجهات الأكاديمية بشكل دوري ، سواء فصليا أو سداسي متخصصة في القانون ، وقد تصدر عن كليات الحقوق او تلك التي تصدر عن نقابات المحامين لتلمسان (مجلة الحجة)، أو المجلات الصادرة عن المخبر الخاص بجامعة تلمسان .

ثالثا : الكتب المترجمة

هناك العديد من الكتب القانونية التي ترجمت الى اللغة العربية سواء من اللغة الفرنسية او اللغة الانجليزية او الألمانية او غيرها من اللغات..ويستعان بها في المجال القانوني مثال ذلك كتاب القانون الدولي الخاص وللأستاذ موحاند اسعد اللغة الأصلية للكتاب هي الفرنسية وتمت ترجمته إلى العربية من طرف فايز الانجق.

رابع :المحاضرات

ويقصد ربها تلك المحاضرات التي يلقيها الأساتذة بمناسبة أداء مهامهم و في الغالب تكون المحاضرات غير منشورة،وتكون تلك المحاضرات في أثناء الدراسات الجامعية.

خامسا :الرسائل الجامعية و الأطروحات

تعتبر الرسائل و الأطروحات الجامعية من أهم المراجع التي يرجع إليها الباحثون في مجال القانون ،فهذه الأدوات تستهلك من الباحث الجهد الفكري و المادي وهي نتاج هذا الجهد طيلة فترة من الزمن حسب نوع البحث و قد تم مناقشة من طرف هيئة متخصصة.

خامسا :المراجع المساعدة

قد تتطلب بعض البحوث اللجوء الى بعض المراجع المساعدة في علم الطب او علم النفس.

مثلا إعطاء تعريفات لبعض المفاهيم في ميادين متخصصة مثلا في التلقيح الاصطناعي.

المراجع الغير ورقية(المقابلة والانترنيت) :

المقابلة:

لقد ادى نظام التخصص في علم القانون الى ذيوع صيت فقهاء في كل فرع من فروع القانون المختلفة تخصصوا فيه ، وأصبحوا على دراية بحقائقه بسبب كثرة مطالعتهم وبحثهم في هذا النوع .

بحيث أصبح لزاما على كل باحث يختار موضوعا يتعلق بأحد فروع القانون أن يعقد مقابلة مع احد هؤلاء العلماء المتخصصين المتميزين في هذا الفرع.

ولا يمكن الحصول على هذه المعلومات إلا عن طريق المقابلة.

وتبدوا اهمية المقابلة في ارشاد العالم المتخصص للباحث الى اهم المراجع والكتب التي تتعلق بموضوع بحثه ، وهذه المراجع يعرفها المتخصص بسبب كثرة اطلاعه وسعة معرفته التي تفوق اطلاع الباحث ومعرفته.

إعداد المقابلة :

1) جمع المعلومات عن العالم أو الباحث المتخصص من خلال الاطلاع على بحوث هذا العالم أو من خلال سؤال المحيطين به في مجال تخصصه.

2) يجب على الباحث ان يعد مجموعة من الأسئلة التي سوف يلقيها على من يتقابل معه من ،تدور كلها حول موضوع البحث وما يثيره من مشكلات (ولا يكون من بها اسئلة تمس الحياة الشخصية للعالم)

3) يجب على الباحث قبل إجراء المقابلة ان يقرا جيدا في موضوع بحثه حتى يستطيع معرفة الأمور الغامضة التي تحتاج الى تفسير ولا يجدها في المراجع المتاحة له، ويتمكن من فهم المعلومات التي سوف يعطيها له المتقابل معه.

4)استئذان من يريد مقابلته ويتفق معه في ميعاد ومكان مناسب.

الانترنيت

يعتبر الانترنيت اليوم من أهم موارد المعلومات من خلال ما ينشر فيه من أبحاث ومؤلفات متاحة للمستخدمين في كل مجالات العلوم ، القانون خاصة فهي تعتبر مصدرا هاما للمعلومات خاصة فيما يتعلق بالتشريعات المختلفة والقرارات والأحكام القضائية ، والتي ربما لا يتسنى للباحث الحصول عليها من المكتبة .

فالانترنيت هو شبكة معلومات دولية تربط بين شبكات المعلومات المحلية والمتسعة عبر مختلف دول العالم.

تتيح الانترنيت العديد مما ينشر عليها للمستخدمين بشكل مجاني و الأخر لا يتاح الا بعد دفع قيمة تلك الأبحاث والمؤلفات عن طريق بطاقات مالية خاصة.

عيوب الانترنيت:

بالرغم من مزايا الانترنيت في كونها مصدر للبحث القانوني يوفر المعلومات للباحث بطريقة سريعة ، فان تكلفة الاطلاع على المعلومات فيه وإخراجها وطبعها مكلف نوعا ما.

كما انه نصل أحيانا إلى معلوما في الانترنيت، ولكن يبقى مصدر المعلومة مجهولا ، ولا يتسم بالدقة.، وأحيانا تكون غير موضوعية أو غير حيادية تضلل الباحث.

على هذا يعتبر الاعتماد على الانترنيت غير كاف لإعداد البحث القانوني ويبقى المصدر الورقي أهم مرجع للبحوث القانونية

المرحلة الثالثة:القراءة

بعد ان تعرفنا على معظم المراجع والمصادر المتوفرة ما علينا الآن التعرف إلى اسلوب قراءة هذه المعلومات حتى يتسنى لنا جمعها

مرحلة القراءة هي مرحلة مهمة في اعداد البحث القانوني ، فهي تساعد الباحث في اثراء ه بالمعلومات المفيدة في البحث ، وتساعده في جمع المعلومات من المراجع المختلفة والمرتبطة بالبحث.

1) تعريفها واهميتها : للقراة أهمية بالغة في اعداد البحث العلمي عامةوالقانوني خاصة والبحث العلمي العلمي بصفة عامة.فهي تساعد الباحث على اكتساب مهارات في مجال الكتابة وإتقان لغة القانون لذلك سنبدا اولا بتعريفها ثم اهميتها وأخيرا شروطها.

تعريفها: القراءة هي عملية الاطلاع وفهم لكافة الافكار والحقائق التي تتصل بالموضوع ، حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع وحتى يتمكن من السيطرة على موضوعه والتعمق في مجاله.

أهميته: – التعمق في التخصص وفهم الموضوع والسيطرة على كل جوانبه.

– اكتساب الفكر التحليلي القوي وأسلوب علمي .

– القدرة على إعداد خطة البحث

– الثروة الغوية، الفنية (لغة القانون).

شروط القراءة:للقراءة شروط لابد للباحث ان يلتزم بها.

– أن تكون واسعة شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

– الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

– يجب أن تكون مرتبة ومنظمة غير عشوائية.

– اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

– اختيار الأماكن المريحة للقراءة.

– ترك فترات للتأمل والتفكير مابين القراءات المختلفة

– الابتعاد عن القراءة أثناء المشاكل النفسية والاجتماعية والصحية.

أنواع القراءة :تنقسم القراءة إلى ثلاثة أنواع

1) القراءة السريعة او الكاشفة :وهي القراءة الخاطفة والسريعة التي تتحقق عن طريق الاطلاع على فهارس الوثائق وعناوينها وقوائم المراجع والمصادر ، كما تشمل الاطلاع على مقدمات بعض الفصول والخاتمة وفهارس الموضوعات ، وأهدافها هو تحديد المعلومات المتعلقة بالموضوع وتقدير وتقييم الوثائق من حيث درجة ارتباطها بالموضوع محل الدراسة الى جانب ذلك تسهل علينا معرفة سعة وآفاق الموضوع .

2) القراءة العادية : تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة ، يقوم بها الباحث بهدوء كما يقوم باستخلاص النتائج واستخراج الوثائق والحقائق والمعلومات وتدوينها بعد ذلك في الملفات أو البطاقات المخصصة لذلك.

3) القراءة المركزة او العميقة : تتمثل في التركيز والتكرار والدقة وتتطلب صرامة الالتزام بشروط وقواعد القراءة ، وهي أكثر عمقا من سابقتها وأكثر تركيزا.

المرحلة الرابعة :توثيق المعلومات

لابد على الطالب الاعتماد على أسلوب منظم يسهل عليه تدوين وجمع المعلومات، أي على الطالب أن يعرف أين سيضع المعلومات التي سيجمعها قبل البدء بتدوينها،هناك عدة طرق ووسائل لحفظ المعلومات أحدثها الحاسوب ، لكن الأساليب الأكثر استعمالا يسمى بأسلوب البطاقات والتي يمكن اعتمادها على الحاسوب.

1- تقنيات بطاقات البحث :يتم جمع المعلومات في بطاقات خاصة من مقياس واحد تدون فيه الاقتباسات من جهة واحدة مع الإشارة في أعلى البطاقة إلى موضوع أو عنوان الاقتباس وفي نهايتها يوضع اسم المؤلف أو الكاتب ، عنوان الكتاب أو المقال ، الطبعة أو عدد المجلة السنة دار النشر ، ثم الصفحة ....الخ.

وعند الانتهاء من جمع مادة البحث في هذه البطاقات يبدأ الباحث في فرزها وتوزيعها حسب التصميم ليشرع بعد ذلك التحرير.

2- تقنية أوراق البحث : حيث يتم جمع مادة البحث في أوراق متساوية من حيث الحجم ومتشابهة ويتم توزيع هذه الأوراق منذ البداية على ملفات تحمل عناوين محددة سلفا طبقا للتصميم بما يتناسب مع محاور الموضوع المبحوث فيه ومع تخصيص ملف بلائحة المراجع ويتعين ضبط البيانات المرجعية بنفس الكيفية المشار إليها في تقنيات البطاقات.

ايجابيات تقنية أوراق البحث:

1- ملفات البحث تمكن الباحث عند التحرير من الرجوع بسرعة إلى الاستشهاد والملاحظات المدونة حول كل مسالة على حدة .

2- ملفات البحث تسمح بتوزيع مادة البحث مباشرة وحفظها في ملفات البحث بحسب نوعها أو موضوعها.

3- تسمح للباحث بالإضافة والتعليق بسهولة بدل إضاعة الوقت في فرز البطاقات والبحث عن بطاقة معينة .

5- إمكانية حمل تلك الملفات ونقلها من مكان إلى أخر دون صعوبة

6- الملفات تساعد الباحث وتسهل عليه عملية وضع التصميم التمهيدي ومراجعته بشكل مستمر عبر الحذف أو الإضافة وإعادة النظر في التبويب والترتيب معا مما يمكن الباحث من وضع تصميم نهائي ومتوازي.

3- التدوين عن طريق الكومبيوتر:وهذه أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر ويقوم بتنظيم ملفات في داخله وفقا لتقسيم بحثه.

المرحلة الخامسة :مرحلة التقسيم والتبويب

إن عملية هيكلة وتقسيم موضوع البحث القانوني هي مرحلة حتمية وجوهرية للباحث من اجل إعداد بحثه مثلها مثل عملية وضع تصاميم البناء والعمران لإتمام إقامة البنايات فما المقصود بتبويب وتقسيم البحث القانوني ؟

أولا : معنى التقسيم والتبويب.

ان معنى تقسيم وتبويب موضوع البحث القانوني يتضمن تحديد المشكلة أو الفكرة الاساسية والكلية لموضوع البحث تحديدا جامعا ومانعا ، واعطائها عنوانا رئيسيا ، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة

البحث والقيام بتفتيت وتقسيم الفكرة أو الموضوع الاساسي والرئيسي في مشكلات وموضوعات فرعية وجزئية خاصة ، ثم تقسيم الافكار الفرعية والجزئية الخاصة الى موضوعات ومشكلات اقل فرعية وجزئية خاصة وخصوصية..... وهكذا، وذلك على اسس ومعايير منهجية ومنطقية دقيقة وواضحة بحيث يشكل التقسيم والتبويب هيكلة وبناء البحث الكامل ثم القيام باعطائه عناوين جزئية وفرعية في نطاق قوالب وصورة منهجية.

ذلك ان تقسيمات البحث الأساسية والثانوية هي في الحقيقة أفكاره الرئيسية والجزئية كاملة واستعمال احد مصطلحات التقسيم :قسم ، باب ، فصل ، مبحث ، مطلب ، ..... يجب ان يتناسب مع طول البحث وتؤخذ بعين الاعتبار في كتابة البحث القانوني .

ثانيا : شروط التقسيم والتبويب .

هناك مجموعة من الشروط والإرشادات لابد على الباحث ان يتبعها ويحترمها من اجل تحقيق خطة تقسيم وتبويب البحث بصورة سليمة وناجحة ومن هذه الشروط ما يلي :

- يجب أن ينطلق في تقسيمه من مشكلة البحث كما لا يخرج عن نطاقها.
- أن تكون خطّة البحث شاملة لكافة عناصر الموضوع (المشروع التّمهيدي للبحث).
- يجب احترام مبدأ مرونة الخطّة، بحيث يتمكّن من إضافة أي عنصر دون المساس بتوازن الخطّة.
- تحاشي اي تُكرار مثل تكرار العناوين الموجودة في المراجع.
- التقيّد بالأسلوب العلميّ، كصياغة عناوين جزئية تكون منسجمة مع العناوين الرئيسية.
- يجب مراعاة التوازن الشّكلي والموضوعيّ للخطّة.
- يجب أن تكون كل عناصر الخطّة مترابطة بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل في اي بحث.
- يجب أن تكون مراحل الموضوع كالعناوين واضحة و كاملة في بنائها.